ندوة عن مكافحة
"الفساد المالي والاداري – الآثار السلبية وطرق العلاج "

الميعاد:الأحد 2023/3/5
المكان :قاعة المؤتمرات بالدور الخفيف

تحت رعاية السيد الأستاذ الدكتور/ شريف يوسف خاطر - رئيس جامعة المنصورة ، الأستاذ الدكتور/ محمود محمد المليجي - نائب رئيس الجامعة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة .

وريادة السيدة الأستاذ الدكتور/ منال محمد عيد عميد الكلية ، السيد الأستاذ الدكتور/ هانى إبراهيم قناوى - وكيل الكلية لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة وبحضور كلا من السيدة الأستاذ الدكتور/ رشا محمد بروة - وكيل الكلية لشئون الطلاب والسيد الأستاذ الدكتور/ خالد بشيرسليم - وكيل الكلية للدراسات العلياوالبحوث .وقد نظم فريق مكافحة الفساد ندوة بعنوان "الفساد المالي والاداري – الاثار السلبية وطرق العلاج "

بدأت فعاليات الندوة بالسلام الوطنى ثم قام السيد الأستاذ الدكتور / هانى إبراهيم قناوى بالترحيب بالسادة الحضور

ثم بدأ السيد الأستاذ الدكتور/ محمود الناغي استاذ المحاسبة والمراجعة في كلية التجارة بالحديث عن الفساد المالى والإدارى

وأسرد أن الفساد المالي والإداري ليس وليد اليوم وليس مرتبط بزمان أو مكان فهو منتشر في جميع الدول

ولم يقتصر الفساد على مجتمعات وأنظمة أقتصادية معينة دون الأخرى بل تعاني منه معظم المجتمعات مما أصبح يشكل تهديداً لمستقبل بناء الدولة على الرغم من وجود مؤسسات رقابية داخل الدولة .

هناك آليتين من آليات الفساد:

1. آلية دفع الرشوة إلى الموظفين والمسؤولين في الحكومة لقطاعين العام والخاص لتسهيل عقد الصفقات وتسهيل الأمور لرجال الأعمال والشركات الأجنبية.

2. وضع اليد على المال العام والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأقارب في الجهاز الوظيفي.

وهذا النوع من الفساد يمكن تسميته بـالفساد الصغيروهو مختلف تماماً عن ما يمكن تسميته بـالفساد الكبير المرتبط بالصفقات الكبرى في عالم المقاولات .

ثم تحدث المستشار/ عبدالسلام ستين مساعد بهيئة قضايا الدولة بوزارة العدل المصرية

مظاهر الفساد:

والفساد من حيث مظهره يشمل عدة أنواع منها:

1.الفساد السياسي:- ويتعلق بالانحرافات المالية ومخالفات القواعد والأحكام التي تنظم عمل النسق السياسي في الدولة.

2. الفساد المالي:- ويتمثل بمجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية كالجهاز المركزي للرقابة المالية المختص بفحص ومراقبة حسابات وأموال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات.

3. الفساد الإداري:- ويتعلق بمظاهر الفساد والانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام إثناء تأديته لمهام وظيفته في منظومة التشريعات والقوانين والضوابط .

4. الفساد الأخلاقي:- الانحرافات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي وتصرفاته.

<u>للفساد الإداري آثار سلبية ضارة</u>

- الإضرار بمصداقية الدولة وأجهزتها.
- إعاقة عملية التنمية وإضعاف النمو الاقتصادي.
- إضعاف الاستقرار السياسي.
- ظهور طبقة تعمل على نشر الفساد.
- تدني مستوى الأنشطة الخدمية والإنتاجية.

ثم تناول الحديث الأستاذ الدكتور/ سماح حافظ وكيل كلية تجارة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة ورئيس مكافحة الفساد عن طرق مكافحة الفساد.

طرق مكافحة الفساد:

- بناء هيكل تنظيم إداري واضح وفعال إن وجود هذا النظام هو أساس عملية الرقابة في أي مؤسسة اقتصادية ومن العناصر المهمة لتحقيق الاستقلال الوظيفي بين الإدارات المختلفة هو وجود مبدأ رقابي مهم ينص على الفصل الصارم بين المسؤوليات الوظيفية للحماية من الأخطاء المتعمدة وتوزيع هذه المسؤوليات بشكل واضح ويجب أن يكون النظام مرناً للقيام بالتعديلات التي يتطلب تغييرها في سياسات وأهداف المؤسسة الاقتصادية ويجب أيضاً أن تتميز الرقابة بالبساطة والوضوح والملاءمة والمرونة الاقتصادية.

- وجود نظام محاسبة صحيح حيث يتطلب نظام الرقابة الداخلية الجيد والفعّال توفير نظام محاسبة صحيح وهو من العوامل المهمة لنجاح الرقابة الداخلية.
-إعداد إجراءات تفصيلية لتنفيذ الواجبات يجب تقسيم المهام بين الأقسام المختلفة بحيث لا يقوم شخص واحد بالعمل بأكلمه، لذلك يجب على الإدارة توزيع العمل بطريقة تضمن وجود ضبط ذاتي أو رقابة آلية أثناء تنفيذ العملية. اختيار الموظفين الكفؤ وتعيينهم في مناصب المناسبة لذلك يجب كتابة وصف دقيق لوظائف المؤسسات الاقتصادية وتوفير برنامج لتدريب الموظفين لضمان حسن الاختيار.

- ويجب وضع كل عامل في المكان المناسب له لكي يتمكن من الاستفادة من الكفاءات المختلفة، حيث يعتمد نظام المراقبة الداخلية بشكل كبير على سلامة وقدرة وكفاءة الموظفين العاملين داخل المؤسسة.

- إعداد نظام دقيق لمراقبة أداء الموظفين حيث إن تقييم أداء الموظفين هو شكل من أشكال الرقابة وتتم مراقبة الأداء بشكل مباشر من خلال الإشراف على كل شخص مسؤول عن عمل أو بشكل غير مباشر من خلال تخطيط الميزانيات والتكاليف المعيارية وتقارير الكفاية والتدقيق الداخلي.

هذا وقد تم الإنتهاء من الندوة فى تمام الساعة الواحدة ظهراً.

وكيل الكلية

لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

أ.د / هانى إبراهيم قناوي